

احمد قاسي
استاذ مساعد بم. علم.

■ يشتمل الكتاب على المقدمة واربعة ابواب والخاتمة كما يشتمل على قائمة المراجع باللغتين العربية والفرنسية وعلى الفهرس العام لكنه لا يحتوي على فهارس المفاهيم والاعلام والبلدان. سأعود الى دراسة محتوى كل باب بالتفصيل في حينه.

تري ما هي طبيعة الكتاب الذي انا بصدد قراءته؟ يقول مؤلفه بحث علمي حول دور التلفزيون الجزائري في توعية وتكوين الراي العام (ص. 5). ويبرز انجاز هذا البحث بسببين : اولهما ملاحظة ازمة الانتاج التلفزيوني في الجزائر وازدياد حجم البرامج الاجنبية فيه، وثانيها تزايد نفوذ التلفزيون داخل المجتمع الجزائري ليصبح «اعظم مصدر للمتعة والترفيه» (ص. 5).

تعتمد الارضية الفكرية للمؤلف، كما تظهر في هذا الكتاب، على النظرية الماركسية ونظرية التوسير Althusser (ص. 24). وينطلق في بحثه هذا من عدة مقولات اهمها ان الاختلاف في تحديد مفهوم الثقافة يعود الى «اختلاف المواقع التي يحتلها الافراد في المجتمع، اي مصدر الانتماءات الطبقية المتباينة» (ص. 204). ويقول بأن الانتاج الثقافي المرغوب فيه... يستوحى... محتواه من صميم الحياة... المادي مصدر صميمها الروحي (ص. 212).

ويسلم المؤلف بالقول بأن «الشعب الجزائري ورث نمطا من الانتاج... يوجه لصالح طبقة مرفهة (غنية) يسعدها ان تتميز عن الناس... انه انتاج يتنافى تماما مع مبادئ الجزائر الثورية ويناقض اختياراتها الاشتراكية» (ص. 212). ويضيف المؤلف بأن غياب البعد الثقافي (النشاط السياسي والايدولوجي) عن المشاريع الانمائية ادى الى فراغ عقائدي مهول (ص. 205) استغلته بعض الاوساط، على حد تعبيره، لتقدم نفسها بديلا قادرا على التنظيم الايدولوجي (ص. 205).

من هذه الارضية العقائدية يسلم المؤلف بأن التلفزيون سلاح ايدولوجي يجب استخدامه ضد «الامبريالية والاستعمار والرجعية» (ص. 5) ويضيف بأن التلفزيون سلاح يمكن استعماله للقضاء على بقايا الاستعمار وتكوين جبهة ايدولوجية وثقافية منظمة تشرح سياسة الجزائر وتجند المواطنين لتطبيقها (ص. 5).

ويوجه المؤلف، اي مؤلف هذا الكتاب، الدعوة قائلا :... فان على كافة قوى التقدم و الديمقراطية والسلام ان تتابع كفاحها من اجل فرض هذا النظام (يقصد النظام الاعلامي الدولي

الجديد) معتمدة على قواتها الذاتية وعلى حلفائها الطبيعيين في العالم (يقصد الدول الشيوعية)، من أجل كسر طرق الاحتكار العالمي الامبريالي قصد تحقيق استقلالية اعلامية ويجاد سياسة اعلامية متميزة. » (ص. 198).

من هذا المنطلق يحدد حيفري عبد الحميد الهدف من كتابة بقوله : « هذا العمل يقف وقفة مسؤولة امام محتويات البرامج (يقصد التلفزيونية) واوضاعها الحالية ، وطرق عملها وموقفها من التنمية الشاملة ليتعرف على الادوار الفعلية التي تقوم بها التلفزة الوطنية ومنها تتبين تلك الادوار التي تقوم بها ، او تغافلها ، او تعتمد عدم القيام بها » (ص. 6) واعقب المؤلف تحديد هدف كتابه بنص الاسئلة الستة التالية :

- 1 — هل تتجاوب برامج التلفزيون المتبعة حاليا مع هذه البنيات التحتية الهائلة التي بذلت الجزائر في سبيلها عظيم الجهد وعزيز العملات ام لا؟ (ص. 6).
- 2 — هل تستخدم هذه التجهيزات كلها استخداما ملائما بحيث يصبح هناك توازن ما بين وظائف التلفزيون وهذه المنشآت القاعدية الكبرى ؟ (ص. 6).
- 3 — هل يلتزم التلفزيون الجزائري بالايديولوجية الرسمية (يقصد حتمية التحول الاشتراكي) ام لا؟ (ص. 6).
- 4 — ما هو مقدار البرامج المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؟ (ص. 7).
- 5 — هل تؤدي (برامج التلفزيون) الى ثقافة تميل الى المحافظة ومقاومة التجديد؟ (ص. 7).
- 6 — اذا كان بإمكان التلفزة ان توفر لجمهورها انماطا ثقافية سليمة ، الا يكون بإمكانها في الوقت نفسه ان تحيد عن اتجاهها العادي لتعمل على تعطيل الوعي الشعبي وركوده ؟ (ص. 7).

في محاولته الاجابة على الاسئلة التي طرحها اعلاه قصر المؤلف نطاق بحثه على جهاز التلفزيون وحدد مدة البحث زمنيا بسنوات 1976 و 1977 و 1978 دون ان يبرر اختياره لهذه المدة الزمنية بالضبط (ص. 7). وقام بتحليل وتصنيف برامج التلفزيون اثناء الفترة قيد البحث نقلا عن مجلة الاحداث الاسبوعية (ص. 7). اما التحليل الكيفي لمحتويات هذه البرامج التلفزيونية فقد اختار المؤلف عينات منها (لم يقل بأية معايير) خاصة من حصص اوائل الامسيات لعدة شهور. ولكنه هنا ايضا لم يحدد ماهية هذه الشهور ولماذا. بل اكتفى بالقول «وانتقينا منها ما قد يكون له صفة تمثيل مختلف ما يبثه التلفزيون من حصص» (ص. 91).

فترك المؤلف القاريء الى ان يصل الى الصفحة الثانية والتسعين ليقول له بانه ركز عند تحليل افلام المسلسلات على سنة 1978 اساسا وانه اختار منها ما حظى بالاقبال الكبير من طرف جماهير المشاهدين مما دعا ادارة التلفزيون الى برمجتها ثانية سنة 1978 (92). وصنف المؤلف برامج التلفزيون الى برامج الافلام والمسلسلات الخيالية ، والحصص التربوية والثقافية ، وبرامج الاطفال ، وبرامج الاعلامية. لم يحلل المؤلف من برامج الصنف الاخير سوى اخبار اسبوع واحد من 15 الى 21 ماي 1979 وهي سنة تقع خارج الفترة الاساسية التي اختارها هو بنفسه (ص. 142). ولم يقدم المؤلف تفسيراً لهذا القرار، بل اسقط المؤلف من تحليله النوعي البرامج الرياضية والدينية كلية دون ان يبرر مثل هذا التصرف.

استخدم المؤلف تقنية الاستقصاء بواسطة الاستمارة «لجس النبض لبعض المواطنين» (ص. 9) على حد تعبيره، وليس لاختصاص الاجابات لقياس معامل الارتباط بين متغيرات السن والجنس والوضعية الاجتماعية، والمهنية، والمستوى التعليمي لسبع فئات اجتماعية هي فئة العمال غير الرزاعيين، والاطارات العليا والمتوسطة، والمستخدمين، والعمال، والفلاحين والطلبة وتلاميذة الثانويات، والنساء العاطلات عن العمل (ص. 9). بلغ مجموع عيناته 700 شخص اختارها بنسبة تمثيل 05٪ بالرغم من تفاوت نسب الفئات المختلفة في المجتمع الاصيل الذي تحدد بقاطني بلدية وهران (ص. 8) مما ينزع عن هذه العينات صفة التمثيل العلمية لمجموع مشاهدي التلفزيون الجزائري. ليس هذا فحسب، بل اعتمد المؤلف على تقنية الاستجواب المباشر الى جانب الاستمارات لجمع معلومات من بعض افراد العينة (ص. 10). هكذا استخدم ميزانين لقياس نفس الظاهرة عند مجموعات مختلفة من عيناته المختارة. ورغم ادعاء المؤلف بأجراء لقاءات مباشرة مع مسؤولي الاذاعة والتلفزيون الجزائرية وصحفيها (ص. 12) فإنه لم يذكر قائمة بأسمائهم وتواريخ استجوابهم واماكنها لا في حواشي النص ولا في قائمة المراجع. وهذا نقص منهجي. ولم يضمن المؤلف كتابة بنسخة من اسئلة الاستمارة حتى يتم التعرف على محتواها وتقييم علاقتها بفرضيات البحث.

منهجيا يبدو ان الامور تداخلت على المؤلف فبلغ اضطرابه اشده اذ قال «وكانت هذه كلها قضايا اخستتنا حقا، لان الموضوع متشعب، يجعل التركيز المكثف يلفت منه احيانا فيفقد السيطرة على الموضوع لاتساعه وتعدد جوانبه» (ص. 11). وهذه نتيجة واضحة لعدم التحكم في المنهجية.

فبالاضافة الى الصعوبات المنهجية، تخللت نص هذا الكتاب مجموعة من اصناف الازطاء كانت الازطاء المطبعية اغزرها. احصيت واحدا وسبعين خطأ موزعة على نص الكتاب من الصفحة 18 الى الصفحة 214. فاذا كانت الازطاء المطبعية ليست مسؤولية المؤلف فان الازطاء اللغوية وركاكة الاسلوب، وعدم الدقة في اختيار المصطلحات وعدم التقيد بالاسلوب العلمي كلها اخطاء يتحمل مسؤوليتها مؤلف الكتاب.

دعني اضرب امثلة على هذه الازطاء. الخطأ المطبعي «سبع» تصحيحه وسبع» على الصفحة 18 والخطأ المطبعي «مناظر» وتصحيحه «مناظر» على الصفحة 214. اما الازطاء اللغوية لاحظ قوله «البرامج التي تبنتها الشاشات الصغيرة» (ص. 71) والصحيح «تعرضها الشاشات الصغيرة». مراكز الارسال التلفزيوني هي التي تقوم بالبحث اما الشاشات المنزلية فتقوم بالاستقبال والعرض. ثم لاحظ قوله «حصص واردة من البلدان...» (ص. 83) الاصح قوله «حصص مستوردة من كذا...» لان الحصص لم ترد من تلقاء نفسها ولكن هناك من جلبها الى الجزائر. ومن الازطاء التقنية قوله: «انظر الرسم الكاريكاتوري في الصفحة الموالية» لكن لا يوجد هذا الرسم (ص. 31/30) وقوله لاحظ الشكل رقم 3 على (ص. 56) ولكن لا يوجد اي شكل. ومن الازطاء الاحصائية خطأ المجموع بالجدول رقم 11 على الصفحة 77، والسنة على الصفحة 76 المفروض ان تكون سنة 1978 بدلا من سنة 1973 والعدد 265 يجب ان يكون 365 في اعلى العمود الاول من الجدول رقم 13 الواقع على الصفحة 78.

كثيرا ما تصورت ان اجزاء من نص الكتاب تمت كتابتها بلغة اجنبية ثم ترجمت الى العربية بأسلوب ركيك. لاحظ قول المؤلف «حتى يتاح لهذه الجهات النائية من اخذ نصيبتها من الاعلام...» (ص. 56). لاحظ الجملة التالية «تحاول ان تبث الى عقول المواطنين فيما لا يتلاءم وواقع الجزائر الاجتماعي» (ص. 85). ثم لاحظ قوله «... مؤشرا للارتقاء الى درجة اعلى بالمجتمع» (ص. 161) فهل هناك ارتقاء الى درجة سفلى؟

ويحفل نص الكتاب بنماذج لتعابير تكشف تحيز المؤلف وافتقاده للحياء المنهجي وعدم تقيده بأسلوب العلمي. لاحظ تحيزه في الجملتين: تبرز الاهمية الكبيرة لنشر الثقافة الاشتراكية... ذات القيم العالية» (ص. 85). قارنها بالجملة التالية: «هذا الانتاج الامريكي من رسائل ايديولوجية تدعم الاستغلال وتستديمه في ربوع الدول السائرة في طريق النمو» (ص. 84).

لاحظ تحيز عبد الحميد حيفري الذي يكشف عن نفسه من خلال اسلوبه غير العلمي في قوله «المخرج... لم ولن يكون معزولا عن الآخرين... في تحيزه الى جوانب القوى المتقدمة او في سقوطه في مستنقع الغش البورجوازي» (ص. 92). اسلوبه غير العلمي وغير الدقيق في اختيار المصطلحات والعبارات الضرورية يبرز من خلال نص الكتاب الى درجة المبالغة، لاحظ قوله: «وليست التلفزة وحدها في قفص الاتهام» (ص. 164)، وقوله: «فلقد اختلطت اوراق الثقافة بأوراق التعليم» (ص. 184). ولاحظ كيف وصف الغرض من استعمال تكنولوجيا البث التلفزيوني من الفضاء بقوله: «كل هذا لغرض سحق الهوية الوطنية والسيطرة على بلدان العالم الثالث ثقافيا وعلميا وتكنولوجيا» (ص. 194).

ولاحظ كيف يستخدم حيفري اسلوب المبالغة بقوله: «البرامج الجيدة في التلفزيون الجزائري هي... اشبه بقطرات الماء النقية الضائعة في محيط النفايات» مضيفا قوله: «بالرغم من هذا... فإن الجمهور يظل يدير ملايين الاجهزة في الليل والنهار...» (ص. 199) علما بأنه ذكر على الصفحة 58 بأن الجزائريين لم يصلوا بعد الى امتلاك ملايين الاجهزة.

يحتوي الباب الاول على فصلين وهما على التوالي ظهور التلفزيون في العالم والتلفزيون في الجزائر المحتلة. لا يقدم الفصل الاول الذي تتوزع مادته على عشر صفحات وثلاث للقاريء المتخصص شيئا جديدا حين يقول له بأن صناعة التلفزيون بشكليها الهاردوي والسوفطوير نمت وتقدمت بسرعة وحجم مذهلين في البلدان المصنعة وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وبأنها ضعيفة جدا في البلدان السائرة في طريق النمو ومنها الجزائر.

واكتفاء المؤلف بتعداد انماط اشكال ملكية المؤسسات التلفزيونية في هذا الفصل لا يكفي اذ كان عليه ان يبرز كيف ان تنوع اشكال الملكية هذه هو تعبير عن تنوع في الفلسفات الاعلامية التي تبناها مختلف ثقافات الدول المصنعة وغير المصنعة تجاه فهمها للعلاقات بين المواطن والدولة، ولمفهوم الحريات الاساسية، ولفهم العلاقة بين اجهزة الاعلام ومعنى البحث عن الحقيقة والمعرفة. وكل هذه العلاقات وليدة تطورات تاريخية ذات ابعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية متداخلة وليست من صنع قوة خارجية معينة كما يوحي بذلك مؤلف هذا الكتاب (ص. 25) 8

ويكشف لنا هذا الفصل عن الارضية النظرية التي استمد منها عبد الحميد حيفري مسلماته وبنى عليها افتراضاته، اذ جاز هذا التعبير والقصد هنا هي نظرية التوسير والنظرية الماركسية باعتبار ان «وسائل الاعلام جزء من الاجهزة الايديولوجية للدولة» وظيفتها هي «اعادة انتاج العلاقات الانتاجية السائدة (في المجتمع)» (ص. 24). اذن ادوات الاتصال الجمعي، في رأي الكاتب هي ادوات ايديولوجية بمعنى انها اساليب تفكير وتعامل مع الواقع الاجتماعي تربط المجتمع وجهازه الاقتصادي.

يتبنى حيفري عبد الحميد في هذا الكتاب، دون مناقشة او نقدا او برهنة، الفهم الماركسي للاجهزة الايديولوجية التي يصفها ماركس بعبارة «اشكال الوعي الاجتماعي». ويستنتج حيفري بأن الطبقة السائدة في المجتمع تنشر ايديولوجياتها بواسطة مؤسسات منها ادوات الاتصال الجمعي التي يعد التلفزيون واحدا من اهمها (ص. 25). وتمثل اهميته في كونه قناة تنقل محتويات ثقافية ايديولوجية في شكل برامج تلفزيونية (ص. 25). تطبع هذه القناعة الايديولوجية الذاتية نص هذا الكتاب.

يتطرق المؤلف في الفصل الثاني من هذا الباب الى معرفة لماذا ادخلت السلطة الاستعمارية الفرنسية جهاز التلفزيون الى الجزائر في الفترة الواقعة بين 1956 و 1962. ولكن ما هي ادوات البحث التي استخدمها؟ اجري تصنيفا لمواد التلفزيون الكولونيالي بالجزائر طوال اسبوع واحد من سنة 1960 اعتمادا على مجلة التلفزيون *Télémagazine*. فهل يصح علميا تعميم نتائج التحليل هذه على الفترة الممتدة بين 1956 و 1962؟

ثم اذا قبلنا تحليله لاسبوع واحد فهاهي النتائج التي تحصل عليها؟ أفاده التصنيف الكمي هذا بأن التلفزيون الكولونيالي خلال ذلك الاسبوع من سنة 1960 قد ادى وظائف ثلاث وهي الاخبار ومثلت 16% من مدة البث، والثقيف مثلت 44% من مدة البث المتمثلة في برامج مسرحية ومنوعات وبرامج اطفال، وترفيه بتخصيص 40% من مدة البث للافلام والرياضة والمتفرقات. وهذه وظائف تطابقت مع مفهوم الثقافة التلفزيونية الفرنسية في ذلك الوقت.

بقى ان نسأل عن المضامين الاتصالية التي بثها التلفزيون الكولونيالي في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1956 و 1962. هنا لا تتوفر للمؤلف حيفري المادة العلمية المعتمدة على التحليل الكيفي للإجابة. ولكن بدلا عن اجراء تحليل كيفي لعينات ممثلة لبرامج هذه الفترة اكتفى المؤلف بسرد اجابات قد يبدو بعضها منطقيا في اطارها التاريخي لكنها تبقى اجابات تنقصها الحجة العلمية.

ونتيجة لذلك، لا يقدم المؤلف جديدا حين يقول بأن التلفزيون الكولونيالي بالجزائر نشر قيم المجتمع الاستعماري وحاول اشباع الحاجات الثقافية والفنية والترفيهية للمعمرين بالدرجة الاولى وخلق رأي يبرر السياسة الاستطانية ويدافع عنها في الجزائر وقد عيم الصناعة الاذاعية والتلفزيونية الفرنسية بترويجها في الجزائر واستيراد البرامج التلفزيوني من باريس وإبعاد الجزائريين عن الممارسة

التلفزيونية ومنع من يحملون اراء تعارض السياسة الكولونيالية من حرية التعبير التلفزيوني واتباع سياسة تضليل الرأي العام الجزائري والدولي لتبرير الوجود الكولونيالي بالجزائر.

حبذا لو بين لنا حيفري النتائج المترتبة عن ميلاد الممارسة التلفزيونية في الفترة الاستعمارية بالجزائر وتأثيرها على فترة ما بعد الاستقلال سلبا او ايجابيا. هكذا يكتسب هذا الفصل دلالة بوضع الممارسة التلفزيونية في الجزائر المستقلة في نسقها التاريخي. لكنه لم يفعل ذلك والنتيجة ان اصبح هذا الفصل حشوا كان بالامكان الاستغناء عنه وحتى الفصل السابق له دون ان يتضرر موضوع الكتاب كما وصفه صاحبه في المقدمة.

اشتمل الباب الثاني للكتاب والمعنون «المنجزات الكبرى للتلفزيون في الجزائر المستقلة» على ثلاثة فصول تطرقت على التوالي لمواضيع اعادة التنظيم الاداري لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون، وتطبيق برامج التجهيز الاذاعي والتلفزيوني بما فيها توسيع شبكات الراديو والتلفزة وطنيا، ومعرفة الادوار الرسمية المسندة الى تلفزيون الجزائر.

يعلمنا المؤلف في الفصل الاول من الباب الثاني بأن الجيش الوطني الشعبي احتل محطة التلفزيون بالجزائر يوم 28 اكتوبر 1962 في اطار جزارة حزب جبهة التحرير الوطني لجميع أجهزة الاعلام (ص. 40). نتج عن ذلك ان غادر التقنيون والصحافيون الفرنسيون جماعيا دار الاذاعة والتلفزيون مما جعل الاخيرة تواجه مشاكل التكوين التقني والانتاجي والتسيير الاقتصادي والاداري (ص. 41).

في الفترة الواقعة بين 1962 و1965 واصلت مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الجزائرية العمل بالقانون الفرنسي لسنة 1959 والذي تم نقله في مرسوم 22 جوان 1963 (ص. 42). لكن الامر 67/234 الصادر في 9 نوفمبر 1967 بسط امتياز الدولة على النشاطات الاذاعية والتلفزيونية عبر تراب الدولة الجزائرية واسند هذا الامتياز لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون الجزائرية التي وضعها تحت وصاية وزارة الاعلام. هكذا تم تأهياها لابرام الاتفاقات وتسيير شبكاتها وانتاج ونشر برامجها.

تلخيص المؤلف لنصي مرسوم 22 جوان 1963 و امر 67/234 الصادر في 9 نوفمبر 1967 المتعلقين بالاذاعة والتلفزيون في الجزائر عمل مفيد لكنه لم يطلعنا على التأثيرات المختلفة لهذين النصين على تنظيم وتسيير وانتاج مؤسسة الاذاعة والتلفزيون بالجزائر فأذا اقتصر تحليل المؤلف على تأثيرات اعادة التنظيم الاداري لمؤسسة الراديو والتلفزيون على التكوين المهني فقط، فما هي التأثيرات ؟

القول بأن الدولة اولت «لفائدة التلفزيون... ميزانية هامة اذا ما قيسست بالنسبة للميزانية العامة للدولة» مع الاستشهاد بميزانيتي 1978 و 1979 (44) لا يكفي. أتساءل: هل ينطبق هذا على الفترة الواقعة ما بين 1963 و 1977 ؟ مراجعة ميزانيات التسيير لهذه السنوات تدلنا على ان وزارة الاعلام نالت نسبة ضئيلة جدا من 1% الى 2% من ميزانيات التسيير العامة للدولة الجزائرية. وهذا دليل على عدم اعطاء قطاع الاعلام اولوية.

والقول بأن ميزانية التكوين لسنة 1979 بلغت 700 مليون دينار جزائري بالنسبة لمجموع موظفي الدولة لا يعطي القاريء فكرة دقيقة عن نصيب عمال التلفزيون من ميزانية التكوين هذه خلال سنة 1979 ناهيك عن السنوات السابقة لها.

وكان المؤلف على حق حين قال بأن سياسة التكوين في مؤسسة التلفزيون عانت من عدم توازن بين مختلف فئات عمالها اذ اعطت الافضلية للعمال التقنيين على حساب جوانب التسيير والتوثيق وانتاج البرامج سواء من حيث التكوين الاساسي او من حيث تحسين التكوين (ص. 44 و 45). فخلال الفترة الواقعة بين 1970 و 1977 تم تكوين 331 عاملا تلفزيونيا (ص. 45) محليا و 64 عاملا بالخارج من بينهم 57 مهندسا وتقنيا ساميا وفنيا و 7 مخرجين ومنتجين تلفزيونيين فقط (ص. 46). فإذا علمنا بأن الاحتياجات التلفزيونية لغاية 1973 قدرت بـ 814 عاملا في القطاعين الانتاجي والتقني ظهر لنا مدى النقص الكبير الذي عانت منه مؤسسة الاذاعة والتلفزيون في قطاع التكوين (ص. 47).

قصر المؤلف في هذا الفصل في تحليل أشكال اعادة التنظيم الاداري والقانوني والمالي والانتاجي لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون الوطنية ليس فقط خلال الفترة ما بين 1963 و 1967 بل وبعدها ايضا. فهو لم يتعرض لتأثيرات اعادة التنظيم هذه على سياسة البرمجة والمحتوى في ظل كل من رئاستي هوارى بومدين واحمد بن بلة من قبله. ولم يتعرض المؤلف لطبيعة العلاقات بين مديرية التلفزيون ومراكز اتخاذ قرارات السياسة الاعلامية (الرئاسة، الحزب الحاكم، ووزارة الاعلام). لو تطرق المؤلف لهذه المسائل لمساعد هذا الفصل على فهم اكثر لطبيعة البرامج التلفزيونية ومضامين رسائلها وبالتالي على الحصول على معطيات تعزز الاجابة عن بعض تساؤلاته المطروحة في المقدمة.

يقول المؤلف في الفصل الثاني العنون «مجهودات التجهيز الكبرى» بأن اهتمام الدولة بالتلفزيون اتخذ شكلين : اعتمادات مالية من طرف الدولة وبرمجة تجهيز في المخططين الاول والثاني (ص. 48) ترى هل يفيد المؤلف قراءة بتحليل يجيب على التساؤلات التالية : ما هي هذه السياسة كيف طبقت، ما هي الصعوبات التي واجهتها، وبأية نتائج؟ اخشى ان تكون الاجابة سلبية.

يفيد الجدول رقم 6 (ص. 50) بأن ميزانيات تسيير مؤسسة التلفزيون ارتفعت من 7، 8 مليون دينار جزائري سنة 1963 الى 169 مليون دينار جزائري سنة 1979 وان المساعدات المالية المقدمة لها من طرف الدولة ارتفعت الى 7، 17 مليون دينار جزائري سنة 1965 الى 5، 59 (ص. 50). ومعنى هذا ان مؤسسة التلفزيون برغم ضعف انتاجها تكاد تكون مضطرة الى اعلان الافلاس لو اعتمد تسييرها على مداخيلها الذاتية. لكن الدولة انقذتها بدفع حوالي نصف مبالغ مجموع فواتيرها السنوية بواسطة وزارة الاعلام.

وتحملت الدولة اعباء تجهيز الاذاعة والتلفزيون الجزائرية وتوسيع سكانها فأنفقت عليها مبلغ 139 مليون دينار جزائري خلال المخطط الرباعي الاول (1970/1973) كما انفقت على بناء

محطات ارسال تلفزيونية وتجهيز وتوسيع مراكز الانتاج وبناء محطة كهربائية للانقاذ. وكانت النتيجة المحسوسة ان ارتفعت نسبة الانتاج التلفزيوني المحلي من 5،15٪ الى 30٪ (ص. 52).

وبلغت الاستثمارات التلفزيونية للمخطط الرباعي الثاني (1974/1977) مبلغ 268،4 مليون دينار جزائري (ص. 52) انفقت على توسيع شبكة التلفزيون وجعلها وطنية كما انفقت الدولة مبلغا اخر قدره 310 مليون دينار جزائري على بناء محطتي وهران وقسنطينة وتجهيز المركب الاولمي (ص. 54). ويلاحظ هذا بأن المؤلف يتحدث عن انتاج تلفزيوني جهوي واخر وطني مجاريا الخطاب الرسمي وبدون تدقيق نقدي.

هذا من جانب تجهيزات الارسال، فهاذا عن اقتناء وتوزيع اجهزة الاستقبال التلفزيونية من طرف الاسر الجزائرية؟ رغم احتكار الدولة لاقتناء وبيع وتحديد الاسعار فلم يبلغ عدد الاجهزة التي تمتلكها الاسر الجزائرية سنة 1975 اكثر من نصف مليون جهاز (ص. 57). ولازلنا لا نعرف خريطة توزيع هذه الاجهزة التلفزيونية عبر التراب الجزائري. والنتيجة التي يخرج بها القاريء هي ان الجزائر ما زالت من بين الدول الفقيرة في نسب اقتناء اجهزة التلفزيون لكل 100 نسمة وبالتالي ما زالت نسبة عالية من الاسر بها (حوالي الثلثين) لاتملك قدرة استقبال الرسائل الاعلامية التلفزيونية ناهيك عن فهمها والاستفادة منها.

تتمثل نقطة الضعف في هذا الفصل في التبنى الالي من طرف عبد الحميد حيفري للنص الاداري الرسمي والخطاب السياسي المتعلقين ببناء وتوسيع شبكات الاذاعة والتلفزيون وكراء خدمات القمر الصناعي التابع انتلسات المتعددة الجنسيات. فهو لم يتساءل مثلاً عما اذا كان هناك تضارب بين البناء المركزي لتكنولوجيا الاذاعة والتلفزيون في الجزائر والطموح الافقي القائل بضرورة ديمقراطية الانتاج والاستهلاك الثقافي عبر كافة المناطق الجغرافية بالجزائر والمعبر عنه سياسيا بلامركزية الثقافة. فات المؤلف ان يتساءل فيما اذا كان المشروع التنموي التكنولوجي متكاملًا عبر كافة مناطق الجزائر بين شبكة الارسال الاداعي والتلفزيوني من جهة وشبكة توزيع الكهرباء من جهة ثانية، ناهيك عن شبكة توزيع الدخول والقدرات السيمنية للمواطنين الافراد.

أراء حيفري عبد الحميد، في الفصل الثالث من الباب الثاني، ان يعرف المعايير القانونية والتصريحات الرسمية المحددة لادوار التلفزيون الجزائري في مجالات الثقافة والتربية والسياسة (ص. 61). ويحق للقاريء ان يعرف هذه المعايير الرسمية و ان يعرف من اين استخرجها المؤلف وهذا عمل مثمر مادامت الغاية هي المعرفة.

سبقت معرفة الارضية النظرية للمؤلف وتصوره لدور التلفزيون المستمد من فهمه للفكر الماركسي واللاتيرس. فالتلفزيون، من هذا المنظور، هو اداة ايديولوجية واداة انتاج ثقافي في يد الدولة. وهو سلاح مطالب، على حد قول المؤلف، بأن «يناضل لمحاربة كل الايديولوجية الرجعية بدون هوادة» (ص. 65) بأعتباره «احد الاسلحة الاساسية المستعملة في النضال الطبقي الدائر» (ص. 65).

أيديولوجيا، يرفض حيفري الممارسة التلفزيونية الليبرالية ويفضل ارتباط التلفزيون ارتباطا وثيقا بالسلطة بدلا عنها. وربما فهم القاريء ان السلطة القيادية هي التي تربط التلفزيون وبقية اجهزة الاتصال الجمعي بها ربطا وثيقا جاعله منها جميعا ادواتها الدعائية التي لا تحيد. ويقول حيفري بوجوب فرز عمال التلفزيون واستبقاء من تتوفر فيهم مواصفات تحددها «السلطة الثورية» التي تكون اشتراكية طبعا.

ويقول حيفري باستخدام التلفزيون لحمل «الجماهير على محاربة الايديولوجيات الرجعية» (ص. 66) دون ان يحدد عهلميا ماذا يعني بمصطلح «الرجعية». ولا يعترض على قول الرئيس الجزائري السابق هواري بومدين الذي عامل التلفزيون على انه «الناطق الرسمي بأسم الثورة» (ص. 66) وفي نفس الوقت دافع المؤلف عن امكانية احتفاظ الصحفي بالقدرة على «ممارسة مهامه» وان مختلف مع متطلبات الدولة. والحجة التي قدمها هنا ذاتية وهي القائلة بأن قول الصحفي لا يلزم الدولة مثلما يلزمها قول الوزير (ص. 67). في الواقع هذا الرأي غير صحيح واحتفاظ الصحفي بهذه الحرية لا يتم في ظل المونوبول الكامل للدولة على ادوات الاتصال الجمعي اللهم الا اذا كان حيفري يتحدث عن تلفزيون مثالي.

ثقافيا، استمد حيفري معيار ضرورة نشر التلفزيون لثقافة ومشرقة بهدف رفع المستوى الفكري للمواطن من ميثاق 1976. بهذا المفهوم يعامل التلفزيون كأداة انتاج ثقافي من ادوارها الرئيسية اشباع الحاجات الثقافية والجمالية والتربوية للمواطن (ص. 61). فالمؤلف يدعى دون ان يثبت بأنه اذا كانت المدرسة توفر الثقافة العلمية للمحظوظين فإن التلفزيون يمكنه ان يصبح معلم الجماهير فيولد لديها الوعي بواقعها الاجتماعي (ص. 62).

ويدعو المؤلف الى التأكيد على الهوية الوطنية والى الارتباط بالتراث الثقافي وهذا مفيد ولكنه لم يحدد بالضبط ماذا كان يعني بذلك. فجاءت دعوته كمجرد مجازة للخطاب الرسمي. ولكن المذهل هو الاسلوب الذي يطلب به تنفيذ هذه الدعوة وهو اسلوب متعصب يتمثل في محاربة «شتى انواع الثقافات الاجنبية ومظاهرها المغرية» على حد قوله (ص. 64). فهل يصح هذا في عصرنا الذي يدعو فيه البشر الى التفتح على الثقافات الكوكبية وعدم التفوق على الذات والدخول في منافسة ثقافية قوية؟

استخرج عبد الحميد حيفري معيار الاجتهاد في الوصول الى لغة تلفزيونية عربية اصيلة تعوض الفرنسية من قرارات المؤتمر الاول الوطني للتعريب لسنة 1974 (ص. 64). واستخرج معيار ضرورة استعمال التلفزيون لمكافحة الامية من خطاب هواري بومدين (1978) (ص. 62). كما استخرج معيار ضرورة استخدام وسائل الاتصال الجمعي بها فيها التلفزيون لاستكمال دور المدرسة من كتابات ولبر شرام (ص. 63).

ويقول المؤلف بأن التلفزيون في الجزائر يجب ان يلعب دورا خاصا في رفع المستوى الثقافي لفئة الفلاحين وسياسيا متمثلا في اعادة الفئات الاجتماعية التي تحمل روااسب اقطاعية ونزعات محافظة

واغراءات بورجوازية الى صفاتها الايديولوجي» (ص. 64). في غياب الدليل العلمي على وجود ظاهرة الاجماع الكلي على ما قال به المؤلف، الا يحق للقاريء التساؤل اليس ما يسميه البعض «صفاء ايديولوجيا» يجوز ان يسميه البعض الاخر «تطرفا يساريا».

يجب القول بأن الاطار الرسمي المحدد لمهام التلفزيون، كما فهمه حيفري عبد الحميد، لا تملية نتائج تحليل ونقد شاملين لعينات ممثلة لمعظم ولا اقول لكل النصوص الرسمية وتصريحات مسؤولي ادوات الاتصال والجمعي وخاصة التلفزيون في الجزائر منذ الاستقلال الى غاية انجاز هذا العمل، وانما املته الى حد كبير، القنوات الايديولوجية الشخصية للمؤلف والتي جعلته يركز على مصدرين اكثر من بقية المصادر الاخرى المتوفرة وهما ميثاق 1976 وخطب الرئيس السابق هواري بومدين دون ان يقدم لقرائه تفسير لهذا التحيز المنهجي.

لا ينال الاكتفاء بأستناد ادوار ثقافية - تربوية وايديولوجية دعائية وحدها المؤسسة التلفزيون موافقة اغلب الباحثين الاعلاميين فكثير منهم يقول بضرورة تلكيف ادوات الاتصال الجمعي وخاصة منها التلفزيون بادوار اخرى مثل الترفيه والتنشيط الاقتصادي والتفتح على الثقافات الكوكبية ونشر المستحدثات ذات الاغراض الصحية والمعرفية والاستهلاكية المتنوعة، ونشر برامج التربية الدينية ضمانا لحرية العقيدة وتشجيعا للاجتهاد في البحث الحقيقة بواسطة حوار الكفاءات لا بواسطة الفرض التسلطي. كما يولون بضرورة توفير حرية الابداع والابتكار والبحث المعرفي والتبادل العلمي والفني المتحررة من قيود القمع الايديولوجي والمستفيدة من حماية القانون العاملة في جو ديمقراطي آمن.

يحتوي الباب الثالث على ثلاثة فصول متصلة بالانتاج التلفزيوني الجزائري. قدم المؤلف في الفصل الاول فكرة عن صياغة البرامج التلفزيونية في ثلاث صفحات. وقدم نتائج تحليل كمي لبرامج التلفزيون الجزائري من 1976 الى 1978 حسب الاصناف والاحجام الزمنية في الفصل الثاني. واحتوى الفصل الثالث على نتائج تحليل كمي تغلبت عليه ذاتية المؤلف اكثر من قواعد المنهج. ويعتبر هذا الفصل اهم فصول الكتاب حجما اذ يقع في تسع وسبعين صفحة.

يقول المؤلف بأن التلفزيون الجزائري «امكانيات تقنية ضخمة» (ص. 72) لكن انتاجه من الافلام الخيالية والمسلسلات ضعيف يمثل 2,5% من محتويات البرنامج السنوي العام لسنة 1979. لا ادري لماذا استشهد بارقام من سنة 1979 بينما تركز الفترة الزمنية لدراسته على تلك الواقعة ما بين 1976 و1978. وقدم المؤلف تفسيرين لضعف الانتاج التلفزيوني وهما: عدم الاهتمام بتزويد العمال بتكوين انتاجي وسياسي ما عدا العمال التقنيين والاستعانة بالسوق الدولية لتزويد التلفزيون الجزائري باحتياجاته السنوية من الافلام والمسلسلات.

ومادامت الافلام الخيالية والمسلسلات تمثل اعلى نسبة في الحجم السنوي لبرامج التلفزيون الجزائري وكلها مستوردة اما من البلدان العربية او من البلدان الغربية استنتج حيفري عبد الحميد في شيء من المبالغة بأن الجزائر تتعرض للتأثير الثقافي الامبرالي من مصدرين: مباشرة من مشاهدة الافلام الخيالية الامريكية التي على حد تعبيره «تمجد عبقرية الرجل العظيم» وتحتقر

الجمهور وتعتبره حشدا لا عقل له ولاوعي وبصفة غير مباشرة من انتاج بعض البلدان العربية لا بحجة انه يتعارض مع اختيارات الجزائر. (ص. 73).

فتحى اذا صح اتهام المؤلف بأن المستوردين الجزائريين لا يجلبون سوى ما اسماه «بالادب الرخيص والمواضيع والابحاث الاجتماعية والثقافية المتحيزة» (ص. 73) فهل يعلم بأن هذا ليس مبررا للقول بأن هذه البرامج التلفزيونية هي الوحيدة المعروضة من طرف شركات الدول الغربية بها فيها الولايات المتحدة الأمريكية في السوق الدولية. هناك برامج متنوعة جيدة وجادة معروضة للشراء او للكراء وبعضها للتبادل وما على المعنيين الا ان يختاروا.

كان الاجدر بالمؤلف ان يتساءل : لماذا تواصل التبعية الشديدة بالرغم من تأميم الجزائر للصناعة السنائية والاذاعية والتلفزيونية ولاستيراد وتصدير الافلام ومنع الاستثمارات الخاصة المحلية والاجنبية من دخول هذه القطاعات؟ هل الاجابة تمكن في سوء استخدام مونوبول الدولة على هذه القطاعات؟ ام تمكن في مسائل اخرى، وما هي مسبباتها؟.

فبدلا من التطرق الى هذه المسائل الجوهرية اتهم المؤلف مصر قائلا : «... بسياسة الانفتاح. تضع كافة وسائلها التقنية منها والثقافية في خدمة الامبريالية» (ص. 87). وازضاف قائلا : «لابد من محاربة الافلام القادمة من الدول الامبريالية» (ص. 85) هكذا على الاطلاق وبدون استثناء او تمييز هل هذا موقف ام استنتاج؟ وهل له من العلمية شيء؟

يلاحظ القاريء تصنيف برامج التلفزيون الى سبعة اصناف في الفصل الثاني من الباب الثالث هي افلام خيالية، افلام وثائقية وتربوية، حصص اخبارية، حصص ترفيهية، حصص رياضية، حصص اطفال، حصص دينية. لكن المؤلف قصر تحليله الكيفي في الفصل الثالث من الباب الثاني على اربعة اصناف فقط وهي الافلام الخيالية، والحصص التربوية والثقافية، وبرامج الاطفال، والبرامج الاعلامية. هكذا اسقط من تحليله البرامج الرياضية والاغاني والموسيقى والبرامج الدينية دون تبرير او تفسير.

قسم المؤلف المادة التي صنفها تحت عنوان الافلام الخيالية الى ثلاثة اصناف هي الافلام والمسلسلات الغربية والعربية والوطنية. اختار ستة افلام ومسلسلات من بين تلك التي اشتهرت بين المشاهدين سنة 1978 كعينة «مثلة» لمجمل الافلام والمسلسلات الغربية للفترة قيد الدرس. وهو اختبار لا تبرره قواعد المنهجية بقدر ما تبرره احكام هذا الباحث الذاتية. هذه الافلام والمسلسلات معنونة بالتوالي : الغني والفقير، كلومبو، رجل سانكارلوس، خد الدراهم واذهب، كوجناك والدكتور ويلبي (ص. 92). فيلم تطور السكك الحديدية بفرنسا ذكره المؤلف لكنه لم يحلله.

لم يحدد حيفري التقنيات التي استخدمها في تحليله الكيفي كما انه لم يحدد الغرض او الاغراض التي يستهدف الوصول اليها من وراء هذا التحليل الكيفي فجاءت استنتاجاته عامة تفتقر الى

الدقة العلمية والى الالابات . لاحظ استنتاجه القائل : «مجتمع تتعايش فيه العظمة والضعف (يقصد المجتمع الامريكى) (ص. 94) . وقوله عن الدكتور ويلبي بأنه الرجل العادل الذي يفتخر بالقيم النبيلة التي يمثلها كل حضارات الغرب (ص. 94) .

وبالرغم من المواقف الصريحة للامهات اللائي دافعن عن هذه البرامج والاطفال الذين طالبوا مشاهدتها والكهول ممن وجدوا فيها مهر بامؤقتا ينسيهم متاعب الحياة اليومية فقد اصر المؤلف على تحميل معطياته ما لا تطيق فاستنتج بأن المشاهد الجزائري عموما والطفل خاصة يعانون من مشاهدة العنف والسلوك الاجرامى «بدرجة خطيرة لانكاد تصدق» (ص. 99) . هكذا وحد بين ردود افعال جميع المشاهدين كما لو كانوا كلهم روبوهات خرجت من نفس الماكينة ونسى بان المشاهدين هم اشخاص اجتماعيون لهم قدرات واعادات واستعدادات متنوعة ومتفاوتة .

اختار المؤلف ثلاثة افلام ومسلسلات عربية كعينات «مثلة» لمجمل الافلام والمسلسلات العربية التي بثها التلفزيون خلال الفترة قيد البحث وهو ما لا يصح علميا . هذه كانت «افواه وارانب» و«عريس لبننت السلطان» و«ارض النفاق» . عن الاول قال المؤلف «اتفه ما نتجته الايديولوجية الاقطاعية» (ص. 100) . وعن الثاني قال «هذه المشاهد الملتزمة قليلة بالشاشات الجزائرية» (ص. 100) ، وعن الثالث قال : «فيلم من افلام حركة الواقعية الجديدة» (ص. 102) . اما الاستنتاج العام فقال فيه حيفري بان المسلسلات المصرية ترمي ، الى خدمة ايدلوجية الاقطاع والبورجوازية (ص. 102) 8 اذا كان حيفري يعتبر استنتاجاته علمية ، فان القاريء المتخصص يعتبرها مجرد افتراضات تنتظر الالابات او التنفيذ العلميين .

انتجت التلفزة الجزائرية ثمانية وعشرون فيلما ومسلسلا في عشر سنوات (1970/1979) . وضع المؤلف مضامينها في صنفى الافلام الحربية والاجتماعية (ص. 103/104) . تحدثت افلام الصنف الاول عن امجاد الثورة المسلحة (1954/1962) ، بينما عملت الثانية على رفع التوعية الاجتماعية والسياسية «للطبقة الكادحة» (106/107) على حد تعبيره ، ورغم الاعجاب بمضامينها لاحظ المؤلف انها فنيا تعتمد اكثر على الصوت منها على الصورة (ص. 110) .

وضع حيفري صنف الحصص التربوية والثقافية في ثلاثة اصناف فرعية هي المجلة الثقافية ، والتلفزيون المدرسي ، والافلام الوثائقية . وبدلا من تحليل محتوى عينات ممثلة لكل واحد من هذه الاصناف الفرعية اكتفى المؤلف بتقديم وصف نقدي وجيز لكل واحد منها .

المجلة الثقافية هي حصة نصف شهرية مدتها عشرون دقيقة . افادت المثقفين من طلاب واطارات ولكن محتوياتها النخبوية صعب فهمها عن العمال والفلاحين والنساء العاطلات (ص. 116) . اما عن الصنف الفرعي الثاني المتمثل في برامج التلفزيون المدرسي فقد استخدم حيفري منهج التعرض «لبعض العناصر المميزة» لهذه الحصص ليكتشف «تجربة الجزائر في هذا الميدان» (ص. 120) على حد تعبيره . كل هذا في خمس صفحات .

فبدلاً عن مواجهة المسائل الجوهرية المتعلقة بصواب أو خطأ سياسة استخدام التلفزيون للأغراض التعليمية. وبدلاً التساؤل عما إذا أعطيت للتلفزيون كافة الامكانيات ليكون أداة تعليمية ناجحة داخل قاعات الدراسة ومدرجات الجامعات والمخابر والمؤسسات الانتاجية والاستفادة القصوى من امكانيات التلفزيون العلمية والتعليمية اقتصر حيفري على الاستشهاد بمقتطفات الميثاق الوطني (ص. 120) ونقد بعض الجزئيات التقنية كعدم ملائمة التوقيت الخ، ... وهو لم يكلف نفسه عناء مناقشة تصريح مسؤول البرامج التلفزيونية القائل بأن هدف البرامج المدرسية هو تعزيز عملية التعليم كما وكيفاً (ص. 124).

أما الصنف الفرعي الثالث وهو الافلام الوثائقية فقد بين المؤلف ان انتاج تلفزيون الجزائر منها ضئيل يعادل 6،3٪ سنة 1978 (ص. 125) وان الباقي مستورد نصفه من المانيا الغربية والبقية من انجلترا وفرنسا وكندا، (ص. 125).

لم يجز المؤلف تحليلاً نوعياً لعينات من هذه الافلام الوثائقية ولم يقدم تبريراً لذلك لكنه سأل مستجوبيه (بفتح الواو) عن الافلام التي يفضلون مشاهدتها بالترتيب من بين افلام الوسترن والبوليسية والعلمية، فكانت النتيجة ان جميع الفئات فضلت ان تشاهد افلام الوسترن اولاً ثم البوليسية، واضعة الافلام العلمية في الترتيب الاخير. شذت عن هذه القاعدة مجموعة الاطارات التي وضعت الافلام العلمية في المرتبة الاولى وفئة الطلاب الذين وضعوا الافلام العلمية في المرتبة الثانية بعد افلام الوسترن (ص. 128). وفسر المؤلف هذه النتائج بأسباب ثلاثة وهي : صعوبة فهم اللغة التقنية في الافلام العلمية وتداخل توقيتها مع الواجبات المنزلية والفروض المدرسية وعدم استجابة محتويات هذه الافلام للحاجات العاجلة «لاغلبية المشاهدين الجزائريين» (ص. 129). ولكن حيفري لم يقدم للمقاريء الادلة التي تدعم تفسيراته هذه.

برامج الاطفال هي الصنف الرئيسي الثالث الذي وعد المؤلف بأجراء تحليل كفي لعينات ممثلة منه، لكن بدلاً من هذا، قام المؤلف بأعطاء قرائه محاضرة حول خصائص برامج الاطفال (ص. 130) وقال بأن المسلسلات المستوردة مثل ديميطان، وهوشي، وفيبي، الخ... التي عرضت سنة 1978، دون التعرض لمسلسلات سنتي 1976 و1977، تبث ايدولوجيات مخفية (ص. 131) للطفل الجزائري المشاهد كما تصور له «واقعا خياليا». اصدر عليها هذا الحكم العام دون تقديم البرهان المعتمد على تحليل كفي لمحتويات عينات منها.

وحتى برامج الاطفال المنتجة محلياً والمحدودة الكمية مثل «جنة الاطفال والحديقة الساحرة، وبين الغابات الجميلة» لم يخضع المؤلف عينات منها للتحليل الكيفي لاثبات او دحض احدي فرضياته «القائلة بتطابق ما يبثه التلفزيون الجزائري للاطفال مع الايدولوجية الرسمية او لا». عوضاً عن هذا يخوض المؤلف في تفاصيل ندوة وهران حول الطفل وقدم نصائح للاباء حول مسؤولياتهم في توجيه اطفالهم لما يشاهدونه على الشاشة. هذه مسائل ثانوية بالنسبة لمحاوّر البحث واهتماماته الرئيسية كما وصفه صاحبه في مقدمة الكتاب.

ومثلت البرامج الاعلامية الصنف الرئيسي الرابع والاخير الذي اخضعه المؤلف للتحليل الكيفي. وضع المؤلف البرامج الاعلامية التلفزيونية في صنفين : الجرائد المصورة ثم الحصص الخاصة والتحقيقات الصحفية (ص. 142). منهجيا، قام بتحليل مضمون الجريدة المصورة خلال اسبوع واحد (من 15 الى 21 ماي 1979). لم يبرر اختيار هذا الاسبوع بالذات ولم يهتم الى ضرورة اختيار اسابيع بناء على نظام عينات محدد علميا ليكون التمثيل ولتكون النتائج قابلة للتعميم على كامل الفترة قيد البحث.

الدارس المطلع على تنظيم وتسيير مؤسسة التلفزيون الجزائري يعلم بأن برامج التلفزيون المتعلقة بالجرائد المصورة والحصص الخاصة والتحقيقات تشكل العصب الحساس لهذا الجهاز وتنازل حصة الاسد من موارده المالية والتقنية والبشرية ومن اهتمام المسؤولين فيه. منهجيا، كان لزاما على المؤلف ليضمن تكامل المعطيات لديه ان يقوم بجمعها من مصادر ثلاثة وهي : مؤسسة التلفزيون ادارة وصحافيين، ومن محتوى عينات ممثلة من البرامج الاعلامية التي يبثها التلفزيون الجزائري خلال الفترة قيد البحث، ومن اراء عينات ممثلة من جماهير المتلقين لمحتوى هذه البرامج الاعلامية. عندئذ تتوفر لديه المادة الضرورية التي بعد اخضاعها للتأكيد والتحليل والمقارنة تمكنه من استخلاص استنتاجات علمية.

لكن المؤلف اختار خطة اخرى تمثلت في تصنيف محتوى اخبار الجريدة المصورة خلال اسبوع واحد ووضعها في جدول رقم 24 (ص. 145، 146) لا تتوفر فيه ابسط قواعد تصنيف اخبار التلفزيون المفروض فيه تعدد الخانات لتمثيل اشربة الصوت، والمؤثرات، والصورة، ولوحات القياس الزمني حسب المواضيع والتواريخ، واخرى للاحصائيات، واخرى لقياس المواقف، واخرى للملاحظات العامة، واخرى للمجاميع. اما جدول حيفري عيد الحميد فتوفرت فيه ثلاث خانات : الزمنية الاجمالية لكل صنف من الاخبار وكفى. وهذا نقص منهجي يضعف صحة النتائج.

استخلص حيفري بأن الشكل تغلب على المضمون في اسلوب العرض الاخباري التلفزيوني (ص. 148). ويعود ذلك الى اعطاء الاولوية لانباء اقل اهمية. وازداد استنتاجا اخر مفاده ان الاهتمام يتحول حول العناصر اهاميشية للحدث لاحول الحدث ذاته (ص. 148). مع نقص في التفسير والتعليق وعدم القاء الاخبار بنبرات معبرة (ص. 149). وبناء على «جس نبض» مستجوبيه، استنتج بأن اخبار التلفزيون تجاهلت ضعف المستوى الثقافي للعمال والفلاحين ممن لا يفهمون اللغة العربية الفصحى (ص. 157) مما يؤدي الى ضياع جزء كبير من جهود تبليغ الاخبار هم.

والذي يدفع الى التساؤل حقا ليس حكم الرئيس السابق هواري بومدين على حرية الصحافة في الانظمة الليبرالية لانه قول صادر عن محترف سياسة. لكن التساؤل هو عن تكرار مثل هذا الحكم من الكاتب حيفري عبد الحميد في هذا الكتاب دون البرهنة العلمية على صحته.

الا يعلم بأن الصحافة تشكل السلطة الرابعة في النظام الليبرالي بعد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وبأن حرية الصحافة تعد من بين الدعامات الأساسية المجسدة للممارسات الديمقراطية السياسية والعلمية والفنية والضامنة لحرية الرأي والمعتقد؟ الا يعلم بأن المؤسسات الاعلامية، بفضل حريرتها، تساهم في تدعيم استقرار وازدهار المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية في بلدانها الشيء الذي لم يتوفر للعديد من البلدان الاخرى.

فحرية الصحافة في ظل النظام الليبرالي تلعب دور العدسة التي تراقب نبضات المجتمع بدون توقف فتساهم في طلب تقديم الحساب من اي كان وفي اي وقت لصالح مجموع المواطنين ورفاهيتهم. فإذا كانت اغلبيات شعوب الدول الليبرالية قد اختارت مبدا حرية الصحافة واقرته في دساتيرها واختبرت نفعه لها على مدى قرون متتالية، فلست ادري طبيعة المعايير التي اعتمد عليها الكاتب حيفري عيد الحميد معه للبرهنة على انها حرية «غير مسؤولة» كما جاء في هذا الكتاب (ص. 154).

ان بشأن الحصص الخاصة والتحقيقات الصحفية التابعة لقسم اخبار التلفزيون فلاحظ المؤلف بأن مجموع حجمها السنوي لا يمثل اكثر من 41٪ من اجمالي حجم الاخبار وهي نسبة منخفضة (ص. 160). وينطبق هذا على الحصص الخاصة بالحياة الوطنية مثل «الارض والفلاح» و«منبر العمال» وبالحياة الدولية مثل التحقيقات الكبرى على حد سواء. فاذا كان الهدف من هذه كالتوعية والتجديد هو شرح المسائل التقنية فلاحية كانت ام صناعية وكذا المسائل التنظيمية والسياسية كالتوعية والتجديد وانجاح البرامج التثمنية وجب عليها ان تتحدث بلغة يفهمها المتلقون وان تعرض عليهم في اوقات مناسبة وان تتوفر لديهم اجهزة او اماكن استقبالتها وضمان استمرارية المواظبة على مشاهدتها والربط بين محتوياتها والحياة اليومية.

يبحث المؤلف في فصلي الباب الرابع عن اسباب العوائق التي حالت دون تطور التلفزيون الجزائري ويقدم اقتراحات لازالتها. يعدد ثلاثة اسباب وهي : (1) مرور التلفزيون الجزائري بأزمة انتاج، (2) نفوذ الشركات التلفزيونية الاجنبية في السوق الدولية، (3) موقف الجمهور الجزائري.

اما ازمة الانتاج التلفزيونية فيعدها الى مجموعة عوامل داخل مؤسسة التلفزيون نفسها والى اخرى خارجها. اما العوامل الداخلية فتتمثل حسب رؤية في سيطرة البيروقراطية المتمثلة في تفوق عدد الاداريين على عدد الفنيين والمنتجين والصحافيين (ص. 189) لكنه لم يقدم ارقاما مدعمة. كما تتمثل في نظام المؤسسة باعتبارها ذات نشاط تجاري وصناعي مع عدم التركيز على الطابع الفني الثقافي بالدرجة الاولى، (ص. 189) وفي الابقاء على الصحفي في «اطار الموظف البسيط» (ص. 191) وفي تسليط الرقابة المفرطة على صحافي التلفزيون ومنتجيه من طرف الادارة (ص. 191)، وفي تحديد لجنة قراءة السيناريوهات بشخصين فقط (ص. 192)، وفي اخضاع تخطيط البرمجة للارتجال وانعدام المراقبة وطغيان التوجيه السياسي الشخصي لمستوردي البرامج التلفزيونية، والخضوع لتقلبات الاسعار بأسواق الافلام بدلا عن التقيد بأولويات الاحتياجات التي تملئها سياسة البلاد (ص. 192).

وأضاف حيفري القول بأن الإدارة عزلت المنتجين عن التخطيط للانتاج وجعلتهم منفذين لاوامرها (ص. 193) او عاطلين يدفع لهم المرتب بدون عمل (ص. 1938). كما قال بأن ادارة التلفزيون تفرض على المنتجين استعمال الرقابة الذاتية لتدفعهم الى الامتناع عن التطرق لبعض المواضيع. ولكنه لم يذكرها (ص. 193). حبذا لو دعم حيفري تعدادة لهذه العراقيل والممارسات البيروقراطية داخل مؤسسة التلفزيون باستجابات مع منتجين واداريين واحصاءات دقيقة ووافية حتى يعزز بها تحليله هذا.

منطقي ان تؤدي المحصلة النهائية لمثل هذه العوامل البيروقراطية، ان صح وجودها، الى انخفاض في نوعية الانتاج التلفزيوني وكميته. بل واكثر الى بروز ظواهر مهنية مرضية داخل المؤسسة نفسها كدخول «اشخاص غرباء عن المهنة» وتكوين كتل يعرقل بعضها البعض ويحتكر بعضها انتاج الحصص على حساب البعض الاخر مما يخلق جوا مهنيا خانقا يضطر البعض الى اعتزال الانتاج او مغادرة المؤسسة (ص. 194).

اما الاسباب الخارجية لازمة التلفزيون الانتاجية فيردها المؤلف الى غياب سياسة ثقافية وطنية واضحة تخطط لكل قطاع ثقافي على حده وتنسق فيما بينها جميعا (ص. 173). ويكرر قوله بأنعدام مبادرة «تبني سياسة ثقافية منسجمة» مع أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية (ص. 184) ويقول بوجود «فراغ ثقافي وانعدام سياسة ثقافية» (ص. 148). أكثر حيفري من مثل هذه الاقوال بدون تقديم ادلة علمية على ذلك فالقاريء المطلع يعلم بأن كلا من الحزب الحاكم والحكومة المركزية تحملا مسؤولية وضع وتنفيذ السياسات الثقافية في الجزائر منذ الاستقلال الى الان وهو يعرف بأنه بالاضافة الى سياسة التعليم والتكوين تحملت وزارة الاعلام والثقافة مهمة تطبيق السياسة الثقافية في الجزائر (1).

ويرى حيفري بأن الهدف من الثورة الثقافية، كما يفهمها، هو انفصال الطبقة الشغيلة الى درجة الثقافة العصرية (ص. 188). ورأى بأن التلفزيون هو اكبر الوسائل قدرة على انجاز هذه المهمة (ص. 188). وربما كان الاختلاف واضحا بين المفهوم الرسمي للثقافة التي تستهدف تنمية ثقافة الشعب كله ومفهوم حيفري الذي يقول بتنمية ثقافة الطبقة الشغيلة باعتباره هدف الثورة الثقافية.

وفهم القاريء اكثر طبيعة الثقافة التي يدعو اليها المؤلف والتي يقصره على تلك التي يتوفر فيها «الطابع التقدمي» (ص. 173) ويقترح تجربتي كل من فيتنام وكوبا كمثالين يقتدي بهما التلفزيون الجزائري (ص. 176). لكن هل تساءل عن مدى تطابق الثقافات الفيتنامية والكوبية والجزائرية؟ وهل يتوفر المثالان المقترحيان على الخصائص النوعية للثقافة الجزائرية مثل التأثير العميق بالاسلام وبالتاريخ والثقافة العربيين اضافة الى المؤثرات الثقافية البحر متوسطية ام لا؟ لو طرح

(1) - سجل سيد احمد بغلي المخطوط العريضة والاحداث المختلفة هذه السياسة الثقافية في كتاب نشرته له لبيسكوم عن - حوسب من السياسة الجزائرية الثقافية (باريس : مطبوعات البولسكو، 1983).

المؤلف هذه التساؤلات لحصل على معلومات تفسر له امكانية او عدم امكانية تقليد النمط الكوي والفيتنامي وتبين له اسباب ذلك .

لنتطرق الى العائق الثاني والذي ارجعه المؤلف الى نفوذ السوق الدولية للبرامج التلفزيونية . تتلخص فكرته الرئيسية في ان الدول الصناعية تستخدم تفوقها التكنولوجي الاعلامي بهدف انجاح الغزو الثقافي (ص. 195) لبلدان العالم الثالث بما فيها الجزائر بوسائل متعددة تشمل تصدير المواد الاعلامية الخام والتكنولوجيا والالات والخبرات والبرامج وحتى « الافكار والاسلوب والمضمون » ايضا (ص. 195) .

يقع المؤلف نفسه في تناقض مرة اخرى . فهو يفخر في الفصل الثاني من الباب الثاني الذي عنوانه « مجهودات التجهيز الكبرى » (ص. 49) بمزايا توسيع شبكة التلفزيون وطنيا واقتناء التجهيزات الانتاجية الخ . . . التي يعد جزء كبير منها مستوردا من الغرب ومن الولايات المتحدة الامريكية بالذات ، لكنه في هذا الفصل يضع كل هذه التكنولوجية الاعلامية المستوردة من الغرب في اطار خطة غزو ثقافي . العمل الدعائي فقط يسمح لنفسه بأختصار الظواهر المتعددة الجوانب الى بعدين : كلوني الاسود والابيض ، او الى قيمتين كالخير والشر ، او الى طرفين كالعدو والصديق . اما البحث العلمي فتختلف مهمته عن الدعائي . العلمي يبحث عن مختلف جوانب الظاهرة المدروسة فيحلل ويعلل ويتأكد ويقارن قبل ان يستنتج .

فاستيراد تكنولوجيا الاعلام ، تماما مثل استيراد قطاعات اخرى بما فيها التكنولوجيا العسكرية ، لها جوانبها الايجابية والسلبية لكل من المستورد والمصدر مع العلم ان المصدر احيانا يكون في موقف اقوى . و احيانا يكون في موقف اضعف تبعا لتقلبات السوق الدولية وتطور حالة المنافسة . وما على الاطراف المتعاملة الا ان تعرف كيف تستغل خبراتها الى اقصى حد للحصول على افضل الامتيازات الممكنة لصالح شعوبها .

اما القول ، كما فعل المؤلف ، بالانتظار الى غاية قيام عمل مشترك بين الدول غير المنحازة والدول التقدمية لاعطاء درس للدول الرأسمالية في « الحرية الحقبة والديمقراطي » (ص. 197) ، فهو اما دعوة للانحياز لكتلة الدول الشيوعية واما دعوة طوباوية .

يتمثل العائق الاخير الذي منع تطور التلفزيون الجزائري في موقف جماهير التلفزيون تجاه ما يعرضه عليها . يقول المؤلف بأن موقف الجمهور يؤثر على نمط الانتاج الثقافي التلفزيوني في الجزائر (ص. 198) . وبديل حساب معامل الارتباط بين المتغير المستقل التي هي جماهير التلفزيون هنا والمتغير التابع الممثل في برامج التلفزيون للحصول على نتائج دقيقة ، لجأ حيفري إلى تفسير ينقصه البرهان العلمي .

قال ان ارتفاع نسبة الامة لدى المشاهدين واختيار نمط الاستهلاك التلفزيوني الموجه للنخبة ، وعدم التكامل بين المخرج وجمهوره ادت كلها الى ابتعاد التلفزيون ثقافيا عن الجماهير (ص. 200 و 201) التي بقيت « تتأرجح بين ذوقين » (ص. 201) هما الميلودراما المصرية والهندية ذات برامج

«الانحلال والانزواء للعاطفي والخمول» (ص. 201) وبرامج العنف التي تسكبها «ميولا استهلاكية خطيرة» (ص. 201). وفات المؤلف بان هذا افتراضا ما يزال يحتاج الى التدليل على صحته.

ويحار القاريء حقا ازاء الاحكام المتضاربة التي عوده عليها حيفري الان. فهو مرة يحكم على برامج التلفزيون الجزائري بانها «محيط من النفايات» (ص. 199) ومرة اخرى يقول بأنها تعتمد اسلوب النخبة نظرا لارتفاع مستواها الثقافي والفني (ص. 200).

يخصص المؤلف الفصل الاخير من كتابه هذا لتقديم اقتراحات لحل مشاكل التلفزيون عبارة عن مشروع خطوط عريضة لسياسة ثقافية جديدة تتمثل محاورها في انعاش الحياة الثقافية بأعادة الهيكلة الثقافية الشاملة وخلق جبهة ثقافية محلية معادية «للمغامرين والسماسرة» ومحاربة «انواع الثقافات الضارة بالجزائر» (ص. 205)، وخلق جبهة ثقافية خارجية مكونة من الجزائر وليبيا وسوريا واليمن الديمقراطية للتصدي الثقافي لمصر التي تدعمها على حد قوله «القوة الامبريالية والصهيونية العالمية» (ص. 208)، ولصياغة برامج هادفة تربط بين الترقية الخلاق والتثقيف السياسي والايديولوجي (ص. 208).

ويدعو المؤلف الى تطابق الانتاج التلفزيوني مع نص الميثاق الوطني من السيناريو الى الفيلم الجاهز (ص. 211). والى الدفاع عن حرية المنتجين المدافعين عن الاشتراكية واهدافها النبيلة (ص. 211). ومذا عن حرية المدافعين عن القيم الروحية للشعب وغيرهم؟ فهل يمكن تجزئة الحرية الفكرية داخل نفس المجتمع بدون انعكاسات سلبية على الثقافة ككل؟.

يدعو المؤلف الى التعاون مع البلدان الاشتراكية وتنمية قدرات المغرب فزيون، وانشاء اتحادية مشتركة للانتاج والتوزيع الافريقية و«تطعيم» المشاهدين الجزائريين ضد الافلام الامبريالية وجعل الشعب يحاسب التلفزيون ويناقشه (ص. 210، و 221).

ودعا المؤلف الى تطبيق سياسة التكوين وتشجيع النقد المبني على مبادئ ايديولوجية واضحة (ص. 215). يصبح جليا للقاريء الخبر بأن هذه السياسة الثقافية المقترحة لا تتوفر فيها ابسط قواعد التخطيط المنطقي والمتعدد الاختصاصات والمبني على تقديرات توفر شروط النجاح وتحدد الخريطة الزمنية لمرحلة الانجاز والبدائل المرنة لمواجهة التغيرات غير المتوقعة، الخ... اقل ما يقال في مشروع اقتراحات المؤلف هو انه عبارة عن مشروع مليء بالافكار المتفاوتة الاهمية ولكنه مشروع طوباوي.

تقع خاتمة الكتاب في صفحتين ونصف الصفحة يقول فيها المؤلف «اكادت هذه الدراسة الفرضية الرئيسية (ص. 219). في الواقع لم تؤكد مادة الكتاب الفرضية الرئيسية علميا. انما استخدم المؤلف خليطا من تقنيات البحث ممزوجا بقرارات ذاتية لاثباتها قواعد المنهج ليتوصل الى استنتاجات متسعة، تنقصها الدقة، وفي صيغة الاطلاق كما رأينا سابقا ولم تسلم من ظاهرة التناقض الداخلي.

بناء على كل الاخطاء المذكورة، خاصة الاخطاء المنهجية، وازضافة الى التناقضات المذكورة وانصافا للحقيقة العلمية، اصبح مضطرا للقول بأن محتوى هذا الكتاب دون مستوى القاريء المتخصص كما انه لا ينتمي الى صنف كتب الابحاث النظرية التي تستهدف التوليد المعرفي.